

دور الدبلوماسية المصرية في حفظ السلام والأمن الدولي (دراسة حالة القضية الفلسطينية من ٢٠١٤-٢٠٢٤)

إعداد

محمد أحمد محمد عطا الله

أ.د. سيد أبو ضيف

د. محمود صافي

ملخص الدراسة:

تتناول الدراسة طبيعة دور مصر في حفظ السلام والأمن الدولي، إذ قدمت مصر العديد من المساهمات في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين ولاسيما تجاه القضية الفلسطينية منذ عهد الملك فاروق، فضلاً عن التضحيات التي قدمتها من أجل تسوية النزاعات وتحقيق الأمن والاستقرار تحت مظلة الأمم المتحدة متبعة الأساليب والوسائل السلمية الدولية، وكانت مصر دومًا من أول الدول وأكثرها حرصًا في دعم منظومة حفظ السلام، فوفقًا للإحصائيات المعلنة تعد مصر من الدول العشر الأولى التي قامت بإسهامات متعددة في حفظ السلام على الصعيد الدولي والإقليمي.

وانطلاقًا من المفارقة المعنية بالرؤية المصرية للمنطقة، وتشابك المجالات الحيوية والاستراتيجية للعديد من الأطراف الفاعلة في الإقليم، تحاول هذه المقالة تحليل وتفسير السياسة الخارجية المصرية تجاه الإقليم الذي يضم العالم العربي ودول الجوار وخاصة دولة فلسطين، بالتركيز على مفارقة المصالح والتكلفة في ظل المكانة والمسؤولية التي تتحملها الدولة المصرية ولاسيما كونها صاحبة الدور الريادي في المنطقة.

الكلمات الدالة: الدبلوماسية المصرية، السلام الدولي، الأمن الدولي، مصر، القضية الفلسطينية.

Abstract

The study examines the nature of Egypt's role in maintaining international peace and security , as Egypt has made many contributions to the maintenance of international peace and security, particularly with regard to the Palestinian cause since the time of King Farouk, as well as the sacrifices made for the settlement of disputes and the achievement of security and stability under the umbrella of the United Nations following international peaceful methods and means Egypt has always been one of the first and most keen to support the peacekeeping system, According to reported statistics, Egypt is one of the top 10 countries to have made multiple contributions to international and regional peacekeeping.

From the paradox of the Egyptian vision for the region, and the intersection of the vital and strategic areas of many actors in the region, this article attempts to analyze and interpret Egypt's foreign policy towards the region, which includes the Arab world and neighboring countries, especially the State of Palestine, by focusing on the paradox of interests and costs under the stature and responsibility of the Egyptian state, especially its leadership role in the region.

Key words: Egyptian diplomacy, international peace, international security, Egypt, Palestinian cause.

مقدمة الدراسة:

تشكل السياسة الخارجية للدول بخصائصها القومية، وبقيم وإدراكات صانعي السياسة فيها، وبالبيئة العالمية والإقليمية المحيطة، وهو ما يطرح بدوره مسألة القدرات والفعالية الخاصة بدورها الخارجي، والفجوة بين تلك الموارد والقدرات وبين الفعالية. بهذا المعنى، تتجلى بوضوح أهمية الوقوف على محددات وركائز وفلسفة السياسة الخارجية المصرية في ظل إقليم يشهد الكثير من الاضطراب والتشابك بين قضاياها وتدخل الكثير من القوى الإقليمية والدولية المتنافسة^(١).

إن نظرة سريعة على المنطقة العربية وتفاعلاتها مع دول الجوار، توضح أن خريطة الصراعات والتوترات والنزاعات غالبية، رغم ما تشهده بعض الملفات من تسكين وتحسين في آليات التوافق تجاه بعض الملفات؛ فمعظم البلدان العربية تعاني من تداعيات ومخاطر تلك الخريطة، وهو ما يُلقي بظلاله وبحسابات شديدة التعقيد على الرؤية، والإدراك المصري لمستقبل المنطقة، وما فرضته المتغيرات من تراجع لآليات العمل الجماعي وفعاليتها، وترهل النظام الإقليمي، وتوسع النطاق الجغرافي والاستراتيجي الذي يشمل العالم العربي، الأمر الذي يطرح المقاربة التقليدية التي تثير الكثير من الجدل والنقاش حول منظور المصلحة الوطنية، وعلاقتها بحدود الالتماس بين ما تتطلبه المكانة الإقليمية والدولية من مقتضيات وتكلفتها، وبين ما تحتمه تلك المصلحة والأهداف الاستراتيجية من ترتيب للأولويات والمسئوليات في ضوء الموارد والقدرات^(٢).

المشكلة البحثية.

(١) إبراهيم محمد العناني: قانون المنظمات الدولية. المنظمات الإقليمية، بدون دار النشر، ٢٠٠٤م.

(٢) مصطفى سلامة حسين: المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول دور مصر في حفظ السلام والأمن الدوليين ومساهمتها الفعالة في تعزيز الاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي والذي ظهر في دورها تجاه القضية الفلسطينية، إذ شكلت القضية أحد المحاور اهتمام الدولة المصرية وذلك وفقاً لاعتبارات عدة منها الجوار الجغرافي والأمن القومي المصري، نظراً لما شهدته القضية من تطورات ومتغيرات عدة خلال الآونة الأخيرة وما خلفتها من تداعيات.

وجاء الدور المصري سواء من خلال مشاركة قواتها المسلحة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية، أو تقديم مبادرات عدة لتسوية النزاعات سلمياً ومحارب الإرهاب والمصادر الممولة له، شغلها نقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن لتسع مرات في تاريخها وهو ما يدفع الباحث للتساؤل الرئيسي حول: ما دور الدولة المصرية في حفظ السلم والأمن الدوليين ولاسيما ضمن القضية الفلسطينية؟

ويتفرع من هذا التساؤل العديد من التساؤلات الفرعية والتي تتمثل في الآتي:

- ما دور الدبلوماسية المصرية في حفظ السلام والأمن الدولي؟
- كيف استخدمت الدولة المصرية الدبلوماسية في حل النزاعات؟
- ما دور الدبلوماسية المصرية في حفظ السلم والأمن الدوليين ولاسيما دورها بالقضية الفلسطينية؟

منهج الدراسة.

سوف يتم استخدام مناهج عدة في هذه الدراسة ومنها ما يلي مع تحديد كيفية استخدامها:

- المنهج التاريخي: يوف يتم الاستعانة بهذا المنهج في بعض المواضيع التي نحتاج فيها إلى رأي السابقين وتجارب تاريخية ذات صلة مع تحليل أهم النتائج

السابقة على هذه الدراسة وذلك من أجل الوصول إلى نتيجة فعلية مميزة وذلك هو المطلوب من البحث، إذ نبحت عن مدي تأثير الجهود المصرية في حفظ الأمن والسلام الدولي، فضلاً عن بيان تأثير تمثيل مصر في مجلس الأمن على القضايا الإقليمية والدولية.

- **منهج دراسة الحالة:** يهدف منهج دراسة الحالة إلى تناول الموقف الكلي لظاهرة محل الدراسة، وذلك مع الاهتمام والتركيز على الجزئيات ومعالجتها، وتناول العلاقات التي تجمعها فيما بينها، وتجمعها بالموقف الكلي الذي تشكل جزءاً منه، حيث يقوم أساس منهج دراسة الحالة في تلك الدراسة على التطبيق على دور مصر في حفظ الأمن السلم الدوليين استناداً إلى الظاهرة العامة، وهي إجراءات حفظ السلام وحل النزاعات الدولية والإقليمية المسلحة.

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع نوعي في إطار الدراسات الاستراتيجية والأمنية في سعي من البحث لمعرفة التاريخ التمثيلي لمصر في حفظ السلام والأمن الدولي بالإضافة إلى دورها في حل القضايا الإقليمية ولاسيما دور مصر الريادي تجاه القضية الفلسطينية ، وذلك بجانب عرض مساهمتها في تنفيذ القرارات والمشاركة في قوات حفظ السلام، والأمن الدولي وذلك بجانب عرض مساهمتها في تنفيذ القرارات والمشاركة في قوات حفظ السلام ، إذ نجد أن الدولة المصرية قد لجأت إلى الوسائل والطرق السلمية المتبعة ضمن إطار القانون الدولي العام، حيث أشاد مجلس الأمن بدور مصر في مكافحة التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن دور مصر أيضاً في تسوية النزاعات وتحقيق الاستقرار لاسيما لجوء مصر إلى الدبلوماسية في حل النزاعات.

أهداف الدراسة.

تمثلت أهداف الدراسة فيما يلي:

- ١- التعرف على طبيعة دور الدولة المصرية في حفظ السلم والأمن الدوليين.
- ٢- الوقوف على مدى مساهمتها في حفظ الأمن ضمن اللجوء إلى استخدام الدبلوماسية في حل النزاعات.
- ٣- معرفة مساهمة الدولة المصرية تجاه القضية الفلسطينية بالإضافة إلى رصد دورها خلال الآونة الأخيرة.

تقسيم الدراسة.

- المبحث الأول: دور الدبلوماسية المصرية في حفظ السلم والأمن الدولي.
- المبحث الثاني: دور الدبلوماسية المصرية في حل النزاعات.
- المبحث الثالث: دور الدبلوماسية المصرية في القضية الفلسطينية.
- المبحث الأول

دور الدبلوماسية المصرية في حفظ السلم والأمن الدولي

تدرك الدولة المصرية الدور المحوري لعمليات حفظ السلم الأممية وتؤمن بأهميته وبرسالته السامية في حقن الدماء وإرساء السلم، ومن هذا المنطلق فلمصر إسهامات متعددة معروفة وممتدة في مجال حفظ السلم تحقيقاً للسلم والأمن على المستويين الدولي والإقليمي، وبناءً عليه تزايدت المساهمات المصرية بشكل ملموس مما يمكنها باستمرار من الوقوف في مصاف كبريات الدول المساهمة بقوات عسكرية وشرطية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم.

أولاً: طرح مصر بالأمم المتحدة لمنع الاستغلال الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم:

مبادرة مصرية، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتوافق، يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١٨، قراراً مصرياً بعنوان "الاستغلال والانتهاك الجنسي: تنفيذ سياسة عدم التسامح"،

حيث يهدف في الأساس إلى تجنب ومنع الاستغلال الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ يؤكد القرار على الالتزام بسياسة عدم التسامح الكامل إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسي في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات والصناديق والبرامج، ويعكس انضمام الرئيس المصري لمبادرة "دائرة القادة"، عام ٢٠١٧، ومشاركته في الاجتماع الذي عقد بالأمم المتحدة حول تجنب ومنع الاستغلال الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، اهتمام مصر بمكافحة تلك الجرائم، وتماشى تلك التوجهات مع توجهات مصر الوطنية، خاصة مع دور مصر الرائد في مجال حفظ السلام على مدار العقود المنصرمة، باعتبارها من كبار الدول المساهمة بقوات عسكرية وشرطية في عمليات حفظ السلام حول العالم، وبشكل أخص في القارة الأفريقية^(١).

١- إعادة انتخاب مصر مُقررًا للجنة الأمم المتحدة الخاصة لعمليات حفظ السلام:

في ١٥ فبراير ٢٠٢١ افتتحت لجنة الأمم المتحدة الخاصة لعمليات حفظ السلام أعمال دورتها لعام ٢٠٢١، حيث شهد الاجتماع إعادة انتخاب مصر مُقررًا لأعمال اللجنة، وقد صرح المندوب الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، بأن إعادة انتخاب مصر مُقررًا للجنة يعكس دور مصر النشط في حفظ السلام سواء من حيث حجم مشاركتها، العسكرية والشرطية، التي تجعلها في المرتبة السابعة من بين كبريات الدول المساهمة بقوات، أو من حيث إسهامها الفاعل في تطوير مفاهيم وسياسات حفظ السلام^(٢).

^(١) حسن أبو طالب: الأمم المتحدة في خمسين عاماً، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦م.

^(٢) رمزي نسيم حسونة: النظام القانوني الدولي لحماية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٥٥، السنة ٢٧، كلية القانون بالإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م.

وقد تم التأكيد في بيان مصر أمام اللجنة أهمية الدور النبيل لقوات حفظ السلام، وتمت الإشارة لتضحياتهم من أجل إحلال السلام في العالم المضطرب، هذا بالإضافة إلى التنويه بتداعيات جائحة "كوفيد - ١٩" التي طالت عمليات حفظ السلام، وضاعفت من صعوبات وتعقيدات بيئات حفظ السلام. وثُمن بجهود الأمم المتحدة التي ساهمت في الحد من انتشار الإصابات في الميدان، والاستجابة الفعالة للحالات المصابة.

كما تم التأكيد على أهمية المشاورات التي تمت حول تطعيم حفظة السلام ضد فيروس "كورونا"، هذا إلى جانب الإشارة إلى ضرورة ضمان النفاذ السريع والعاقل والمنصف للفاح لصالح جميع حفظة السلام دون تمييز، كما تم عرض الأولويات المصرية التي تضمنت تعزيز أمن وسلامة حفظة السلام، وتعزيز الترابط والتكامل بين حفظ وبناء السلام لاسيما في إطار رئاسة مصر للجنة الأمم المتحدة لبناء السلم، ودعم المقاربة الشاملة لتطوير أداء عمليات حفظ السلام وفقاً للرؤية التي تضمنتها "خارطة طريق القاهرة"، وتأكيد أولوية الحلول السياسية للنزاعات وضرورة تبني عمليات حفظ السلام استراتيجيات سياسية واضحة ومحددة زمنياً، وزيادة المشاركات النسائية في حفظ السلام، وتعميق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في حفظ السلام^(١).

٢- إشارات دولية بدور مصر في قوات حفظ السلام خلال عهد الرئيس السيسي:

في مايو ٢٠٢١، احتفت الأمم المتحدة بأسماء خمسة من حفظة السلام المصريين ممن خدموا مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي "مينوسما". كما أشادت المُنسقة المُقيمة للأمم المتحدة في مصر إلينا بانوفا، بالدور الذي تلعبه القاهرة كأحد أكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام الأممية. وقالت بانوفا: "لطالما كانت مصر شريكا أساسيا على الطريق إلى السلام الدائم.. وإننا

^(١) شريف بسيوني. محاضرات في القانون الدولي الإنساني: بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دار الشروق، ٢٠٠٢م.

في منظومة الأمم المتحدة في مصر، نُحيي شجاعة وخدمة وتضحية حفظة السلام المصريين من أجل حماية المستضعفين والمساعدة في بناء السلام"، وفقا لما نشره المركز الإعلامي للأمم المتحدة بالقاهرة^(١).

وفي يوليو ٢٠١٩، أشادت الأمم المتحدة بالمشاركة المصرية في قوات حفظ السلام، حيث لفتت شرطة الأمم المتحدة، عبر حسابها الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، أن مصر تظل ضمن أكبر ٣ مساهمين بقوات شرطة ضمن قوات حفظ السلام. وجاءت الإشادة على هامش عقد إدارة الاختيار والتعيين في شرطة الأمم المتحدة اجتماعات في وزارتي الخارجية والداخلية المصرية، في أعقاب عقد مدير مركز القاهرة لتسوية النزاعات وحفظ السلام، دورات تدريبية بالتعاون مع الأمم المتحدة، لدعم وترسيخ الأمن والسلام في القارة الإفريقية، وذلك تزامناً مع الرئاسة المصرية للاتحاد الإفريقي، حيث تضع مصر قضايا الأمن في القارة على رأس أولوياتها.

وفي مايو ٢٠١٦، تلقى قطاع الأمن المركزي إشادة دولية ومحلية للأداء الأمني رفيع المستوى لوحدات الشرطة المصرية المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بدولة الكونغو الديمقراطية، وكفاءة وحرفية القوات في أداء مهامها الأمنية التي تقوم بها لحفظ الأمن ومواجهة كافة أشكال الجريمة، وتأتي تلك الإشادة في اعقاب وصول وحدة إضافية من الشرطة المصرية (قوات الأمن المركزي) إلى الكونغو الديمقراطية، لمشاركة بعثة الأمم المتحدة في العديد من المأموريات الأمنية المنوط بها تأمين العاصمة^(٢).

^(١) مصر والأمم المتحدة تحتفلان بالذكر السنوية الخامسة والسبعين لحفظ السلام، منظمة الأمم المتحدة، يوليو ٢٠٢٣، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٢٠-٤-٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/kSrqbl7p>

^(٢) عبد الله الأشعل: عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، السنة الثلاثون، العدد ١١٧، ١٩٩٤م.

٣- الأمم المتحدة تكرم مصر ضمن الدول الأكثر إسهاما في حفظ السلام والأمن الدوليين:

في مايو ٢٠٢٣ في إطار الاحتفال السنوي الذي نظّمته الأمم المتحدة بنيويورك لتخليد دور حفظة السلام، تزامناً مع الذكرى الـ ٧٥ لعمليات حفظ السلام الأممية، تم تكريم مصر على دورها الأساسي وعلى مساهمتها المقدرة بقوات حفظ السلام في كبرى البعثات التابعة للأمم المتحدة،، جاء الاحتفال والميدالية التي تلقتها مصر لتوفر فرصة لتجديد التزام مصر بمواصلة العطاء والإسهام في المنظومة الأممية لحفظ السلام، امتداداً للتضحيات النبيلة التي قدمتها القوات العسكرية والشرطية المصرية وهم يؤدون واجبهم المشرف من أجل إحلال السلم والأمن الدوليين على مدار العقود الماضية^(١).

ثانياً: الجهود المصرية في عمليات حفظ السلام

إن الحديث عن اضطراب الإقليم أو درجة سخونة التطورات وحدتها ليس بالجديد، ولكن الجديد يرتبط بكثرة الفاعلين من داخل الإقليم، وتغير إدراكاتهم وطموحاتهم ومصالحهم وأدواتهم، ومن ثم، علاقاتهم مع دول الجوار والقوى الدولية لتتزايد وتيرة التنافس والصراع على النفوذ والثروات بدون التوافق على آليات لإدارة التنافس أو التفاعل بمنهجيات الحد الأدنى أو القبول بالأطر المؤسسية التي ساهمت في توفير أطر التفاعل المشترك النوعي خلال مراحل تاريخية سابقة. والحقيقة البارزة أنّ اضطراب المنطقة العربية يبدو منطقياً، ومتوافقاً مع جملة من الأسباب والدوافع الكامنة التالية^(٢):

١- **على الصعيد الداخلي:** إن حالة عدم الاستقرار والاضطراب أصبحت صفة ملازمة للمنطقة العربية في عمومها من المحيط إلى الخليج وعلى اختلاف

^(١) عبدالصمد ناجي ملا: الأمم المتحدة والتدخل الإنساني في إطار الواقع الدولي وأثره في حماية حقوق الإنسان، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد ٢٣، ٢٠١٠م.

^(٢) غسان الجندي: عمليات حفظ السلام الدولية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣م.

نظمها، منذ القديم مرور بالفترة الاستعمارية إلى يومنا، فلم تمر فترة قصيرة دون أن تشهد الدول العربية حالات من الفوضى والاضطرابات طبعتها بعدم الاستقرار، وبشكل عام فأن جميع الآراء المختلفة بصدد طبيعة وتاريخ الأزمة البنيوية في الدول العربية الحديثة تشترك في الاتفاق على تقرير العجز الفعلي للدول العربية الحديثة عن صياغة وتنفيذ سياسية واقعية عقلانية وفعالة لتذليل أزماتها وهي أزمات ازدادت حدتها وتأثيرها المتنوع. وبشكل آخر فإن الاستقرار عادة ما يخضع إلى درجة التأثير والنسبية عبر كل مرحلة من تاريخ المجتمع ويتأثر كثيرًا بأنماط البنية السياسية والاجتماعية والثقافية ونوع الحكم، هذا بالإضافة إلى أن طبيعة الأوضاع الداخلية تؤثر بدورها حالة عدم الاستقرار السائدة في المنطقة العربية، ومن أبرز العوامل الداخلية المؤثرة على حالة الاستقرار في المنطقة: تزايد الصراعات السياسية الداخلية والتي دفعت إلى خلق حالة من الصراعات على السلطة من قبل القوي الداخلية وخاصة تلك التي تنتمي للاتنيات العربية والدينية التي تسعى بكافة الطرق فإثبات الذات والوجود فتصطدم بواقع المنافسة في بعض الأحيان ومحاولات الإقصاء في أحيان أخرى، الأمر الذي يترتب عليه انخراطها في صراعات مع منائئها وخصومها؛ إلى جانب ذلك تمثل ضعف مصادر الشرعية أحد أبرز العوامل التي تدفع إلى الإخلال بحالة الاستقرار في المنطقة العربية، حيث تعاني الدول العربية باختلاف مستوياتها وتباين أنظمتها من أزمة الشرعية، وتعود جذور هذه الأزمة إلى ظروف نشأة الدول العربية المعاصرة، وعدم قدرة هذه الدول على أن تجسد وعاء لسياسية تعكس المصالح الوطنية العامة؛ بالإضافة إلى ما سبق فإن أزمة الهوية وما تتميز به من خطورة تلعب دور كبير في تهديد

الاستقرار في المنطقة، فالصراع الذي حدث في المنطقة العربية يعود إلى تلك العناصر التي تشكل الهوية والتي دفعت إلى خلق حالة من التوتر والعصبية والانقسام، الأمر الذي أثر بالسلب على استقرار الدول العربية؛ ولا تقتصر أسباب عدم استقرار المنطقة العربية على تلك الأسباب اليت سبق ذكرها بل تمتد أيضا لتشمل الأزمة الثقافية والأزمة الاقتصادية.^(١)

٢- **على الصعيد الخارجي:** تتمثل أهم هذه الأسباب في العوامل التي تستند إلى ما فرضته النتائج الداخلية من مستجدات ترجمتها تعدد الرؤى الفردية واتساع المجالات الحيوية، والنطاق الجغرافي لحركة أطراف عربية وإقليمية، بما يتوافق والنظرة الدولية للمنطقة من منظور ودلالة أوسع إقليميًا من كونها إقليم عربي، لتتزايد حالة السيولة والتكتلات المتقاطعة مع دول الجوار والقوى الدولية، الأمر الذي حوّل «الفوضى الخلاقة» -التي طرحتها الإدارة الأمريكية كمدخل لإعادة هندسة المنطقة وفقًا لمتطلبات المصالح الغربية- إلى واقع لم تنج منه إلا عدد قليل من الدول.

المبحث الثاني

دور الدبلوماسية المصرية في حل النزاعات

اتبعت الدولة المصرية الطرق السلمية في حل النزاعات وتعد قضية طابا المثال الأشهر على ذلك، إذ سعت الدولة المصرية إلى محاولة التفاوض في البداية على طابا ومن ثم لجأت إلى التحكيم الدولي سعيًا للحاظ على السلم والامن الدوليين بالإضافة إلى الأمن الإقليمي في المنطقة العربية.

أولاً: مشكلة طابا:

^(١) بن يمينة شايب الذراع، المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ٢١، الجزائر، يناير ٢٠١٩، ص. ص ١١٠-١١٤.

النزاع على طابا يرجع لعام ١٩٨١م؛ وذلك من خلال رفض الجانب الإسرائيلي للتراجع والانسحاب من طابا طبقا لبنود معاهدة كامب ديفيد، وكان السبب في رفض الجانب الإسرائيلي للتراجع الأهمية التي تلعبها منطقة طابا للجانب الإسرائيلي خاصة لأهميتها البالغة لمدينة إيلات المجاورة، والتي حاول الإسرائيليون إثبات تبعيتها لهم بإقامة استثمارات سياحية تصعب من عودتها للمصريين مثل فندق سونستا طابا الذي افتتحته إسرائيل في نوفمبر من عام ١٩٨٢م رغم اتفاق الطرفين على عدم تشييد أي منشآت جديدة.

استعادة مصر لطابا بمثابة تحقيق للإدارة المصرية وتجنب استخدام طرق العنف واللجوء إلى الدبلوماسية ويمثل نموذجا يحتذى به للجانب المصري في إدارة المعارك الدبلوماسية والقانونية التي خاضتها مصر في مواجهة إسرائيل لعدة سنوات، ونجحت مصر في اللجوء للتحكيم الدولي بالرغم من ماطلات إسرائيل وأصدرت هيئة التحكيم الدولية حكمها في ٢٧ سبتمبر ١٩٨٨م بأحقية مصر في طابا، فقد تم إثبات ١٠ علامات حدودية لصالح مصر، وأمتد عمل هيئة الدفاع المصرية بعد صدور الحكم ومراوغات إسرائيل في التنفيذ إلى عقد جولات أخرى من الاجتماعات لتنفيذ حكم التحكيم وتسليم طابا بمنشآتها إلى مصر حتى وصلت إلى المرحلة الأخيرة بتسليم طابا في ١٥ مارس ١٩٨٩ ورفع العلم المصري عليها في ١٩ مارس من نفس العام، ويعتبر استرداد طابا بهذا الشكل من التحكيم والقضاء الدولي أول قضية يتم فيها تسوية النزاع الحدودي بين إسرائيل ودولة عربية^(١).

١- طبيعة النزاع حول طابا:

^١ حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات الراهنة لمتحدة في تحقيق السلم الدوليين ظل التحولات في "الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦م، ص ١٢٥.

لقد تم تشكيل الحدود المصرية الإسرائيلية الحالية على مدى ما يقرب من ٨٠ عاما ، حيث وقعت خلالهم أربع حروب بين إسرائيل ومصر ، فضلا عن حربين عالميتين شاركت فيهما القوى الاستعمارية التي كانت تحكم مصر وفلسطين التي احتلتها إسرائيل بعد مايو (١٩٤٨) ومن ثم تعكس الحدود النهائية التي تم الاتفاق عليها ثلاثة عوامل رئيسية ، تتمثل في الآتي : أولا الصراع الاستعماري الذي وقع بين بريطانيا العظمى والإمبراطورية العثمانية ، بمشاركة كل من روسيا وألمانيا وفرنسا والنمسا، ثانيا، الحروب بين مصر وإسرائيل وأهمها حرب ١٩٤٨ ، وثالثا معاهدة السلام التي تم توقيعها بين مصر وإسرائيل والتي بمقتضاها تم الاعتراف الرسمي النهائي بالحدود بوصفها حدود دائمة وسلمية معترف بها بين البلدين^(١).

بدأت قضية طابا عقب توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في ١٩٧٩ ، والتي نصت على سحب إسرائيل لكامل قواتها من شبه جزيرة سيناء في موعد غايته ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، ولكن أثارت إسرائيل أزمة منذ ديسمبر ١٩٨١ من خلال الادعاء بمواقع غير صحيحة للعلامة رقم ٩١ في محاولة لضم منطقة طابا إلى إقليمها ونظرا إلى إصرار إسرائيل على موقفها ، تم البحث عن حل مقبول يسمح بإنجاز الانسحاب الإسرائيلي في الموعد المحدد ، مع البحث عن وسيلة مقبولة لحل الخلافات القائمة حول العلامات المعلقة دون حسم وفي إطار حرص القيادة المصرية على إتمام الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء ، وقعت الدولتان اتفاقا في ٢٥ إبريل ١٩٨٢ استهدف وضع النزاع في إطار محدد لتسويته بإحدى وسائل تسوية المنازعات

^١ نهى على بكر، مشروعات إصلاح مجلس الأمن، دراسة سياسية مقارنة في ضوء أزمات ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ص ١٥٩.

الدولية عن طريق المفاوضات أو التحكيم التي حددتها المادة السابعة من معاهدة السلام.^(١)

ومن ثم يعد النزاع حول طابا نزاعاً خول تحديد أو بمعنى أصح اكتشاف علامات الحدود المقامة منذ عام ١٩٠٦، والتي تمثل الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما جاء في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

٢- استخدام الدبلوماسية في حل النزاع.

لجئت كلا الدولتين إلى استخدام الدبلوماسية في حل المشكلة من خلال الالتزام المصري الإسرائيلي للمعاهدة التي أبرمت بين مصر وإسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩، والتي نصت على إنهاء حالة الحرب بين الدولتين وانسحاب إسرائيل من سيناء واستعادة مصر لسيادتها الكاملة عليها، لأنه قد التزمت مصر وإسرائيل بأن تكون الحدود الدائمة بينهما هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وإقليم فلسطين الذي كان خاضعاً للانتداب ونظراً إلى أن اللجنة المشتركة المكلفة بتعيين الحدود الدولية بين الدولتين لم تتفق آرائها بخصوص بعض علامات الحدود على طول خط الحدود الفاصل بينهما، فقد اتفقت على اللجوء إلى المادة السابعة من معاهدة السلام، والتي تنص على أن:^(٢)

- تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضات.

¹ kliot Nurit, "The Evolution of the Egypt-Israel Boundary: from Colonial Foundations to Peaceful Borders", International Boundaries Research Unit, Boundary and territory briefing, vol. 1, No. 8, 1995, p.1.

^٢ أحمد أبو الوفا محمد التعليق على قضية طابا ونشاط محكمة العدل الدولية عام ١٩٨٨، المجلة المصرية للقانون الدولي القاهرة المجلد ١٩٨٨، ٤٤، ص ٢١٣.

- وإذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة، فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم. (١)

وبالرغم من المفاوضات التي تمت بين الدولتين إلا أنها فشلت وكذلك فشلت الوساطة الأمريكية، في الوصول إلى حل متفق عليه، وبالرغم من ذلك لم يتنازل الجانب المصري في استخدام الدبلوماسية لحل النزاع بالرغم من التعتن الإسرائيلي لعدم حل النزاع والتنازل عن طابا للجانب المصري، ولذلك كان أمام كلا الطرفين اللجوء إلى القضاء الدولي من خلال التوفيق والتحكيم الذي أصر الجانب الإسرائيلي التمسك به ورفض الجانب المصري لأن أحكامه غير ملزم ويقضي بالبحث عن حل مرضي لكلا الطرفين يتم التنازل كلا الطرفين عن بعض حقوقه. (٢)

تمسك الجانب المصري بالتحكيم الدولي الذي يمثل أحد أدوات حل النزاع السلمية وإحالة الصراع إلى محكمة العدل الدولي وذلك في الحادي عشر من سبتمبر لعام ١٩٨٤ إحالة النزاع إلى محكمة تحكيم دولية أنشئت بالاتفاق بينهما، وتوقيع مشاركة التحكيم لتسوية الخلاف بينهما بشأن مواقع علامات الحدود المتنازع عليها تسوية كاملة ونهائية. (٣)

ويمكن تعريف التحكيم الدولي على أنه الوسيلة التي يتم إتباعها من أجل حسم نزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، وذلك بواسطة حكم صادر عن محكم أو مجموعة محكمين يتم اختيارهم من قبل الدول المتنازعة)، وتقوم الدول بعرض أي

^١ بنود معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل"، جريدة المصري اليوم، ٢٦/٣/٢٠٠٩.

^٢ خالد الفيشاوي، "طابا.. الأرض المصرية في متاهات الطول السلمية، الفكر الاستراتيجي العربي، (معهد الإنماء العربي)، لبنان، العدد ١٨، ١٩٨٦، ص ٤٣٣

^٣ أحمد عصمت عبد المجيد الكتاب الأبيض عن قضية طابا النزاع حول بعض علامات الحدود بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل"، وزارة الخارجية المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٠

نزاع يقوم بينها على التحكيم، سواء كان هذا النزاع ذا صفة قانونية كالخلاف على تفسير معاهدة أو تطبيق قاعدة دولية، أو كان ماديا بحثا كالمنازعات الخاصة بتعيين الحدود. ويكون عرض النزاع بناء على اتفاق الدول المتنازعة، وقد يتم هذا الاتفاق عند قيام النزاع أو بمناسبته فلا يمتد لغير النزاع الذي يتناوله ويحدد اتفاق الإحالة إلى التحكيم: موضوع النزاع والمسائل التي تفصل فيها هيئة التحكيم، وكيفية تكوين هذه الهيئة، كما يحدد القواعد التي تتبع للفصل في النزاع.

ويكون حكم التحكيم ملزما بالنسبة لأطراف النزاع دون حاجة إلى قبول أو تصديق لاحق وذلك لأن الموافقة على الالتجاء إلى التحكيم تعد موافقة ضمنية على قبول حكم التحكيم والالتزام بتنفيذه ومع هذا تنص اتفاقيات التحكيم على أن حكم التحكيم ملزم للطرفين. كما يعد حكم التحكيم نهائيا أي أنه غير قابل للاستئناف إلى أي جهة، ولكن إذا نشأ خلاف بين الأطراف حول معنى أو مضمون الحكم، يمكن لأي طرف أن يلجأ إلى المحكمة لتفسير الحكم.

ومن ثم فإن تردد إسرائيل في تنفيذ حكم محكمة التحكيم الصادر بشأن طابا في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨، قد أثار بعض التساؤلات ليس فقط حول جدوى اللجوء إلى التحكيم لفض المنازعات الدولية سلميا، وحول إمكانية الاستفادة منه مستقبلا في تسوية منازعات أخرى بين العرب وإسرائيل ، وإنما أيضا حول سلطة الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم (مصر) من خلال اتخاذ إجراءات معينة يكون من شأنه إرغام الدولة التي صدر هذا الحكم ضدها وهي إسرائيل على الامتثال للقانون والنزول على مقتضيات أحكامه.

هناك طريقتين لتنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية على اختلاف أنواعها الأولى ، وهي طريقة التنفيذ التلقائي أو الاختياري لهذه الأحكام من جانب الدول المدينة بالالتزام على

الدول التي تصدر ضدها هذه الأحكام والطريقة الثانية هي الطريقة القسرية التي تقوم بموجبها الدولة الدائنة بالالتزام ، أي الدولة التي صدر الحكم لصالحها باللجوء إلى أساليب قسرية معينة لحمل الدول المدينة بهذا الالتزام على الوفاء به وفي الحالتين ، قد تلعب القدرة التفاوضية لكل طرف من أطراف النزاع ونجاحه في توظيف واستثمار ما هو متاح له من مصادر القوة دورا مهما في تحديد الطريقة النهائية التي يتم بها تنفيذ حكم التحكيم^(١).

٣- النتائج المترتبة على اللجوء إلى التحكيم:

ألزمت مصر إسرائيل بالتحكيم وفقا لجدول زمني محدد، وتم حصر مهمة هيئة التحكيم في تثبيت مواقع العلامات الـ ١٤ المتنازع عليها شكل رئيس مجلس الوزراء المصري لجنة قومية للدفاع عن طابا في ١٣ مايو ١٩٨٥، يرأسها عصمت عبد المجيد، و ٢٤ خبيرا، منهم خبراء قانون، وجغرافيا، وتاريخ، وبعض الدبلوماسيين وعسكريين، وخبراء المساحة العسكرية.

وتم تشكيل هيئة التحكيم الدولية من خمسة محكمين هم : الأستاذ الدكتور حامد سلطان (مصر) والأستاذة روث لايبدوت (إسرائيل) ، والأستاذ بيليه (فرنسا) والأستاذ ديتريش شندلر (سويسرا) ، والأستاذ جونار لاجر جرن وقد تم عقد أول جلسة في ديسمبر عام ١٩٨٦، وبعدها تلقت المحكمة بعض المذكرات من الطرفين ، واتفق الجانب المصري والإسرائيلي بعد ذلك على تقديم مذكرة ختامية في يناير سنة ١٩٨٨ ، بالإضافة إلى مرافعتين شفاهيتين في مارس وإبريل من نفس العام ، واستمرت المرافعات ثلاثة أسابيع وفي ١٧ فبراير ١٩٨٨ ، قامت المحكمة بزيارة بعض الأماكن التي تم اختيارها في المنطقة المتنازع عليها. ووفقا لنص المادة التاسعة من اتفاق

¹ J.P. Queneudec, A propos de la composition du conseil de sécurité, 99 R.G.D.I.P., 1995, p. 955.

التحكيم، تم تكوين دائرة من ممثلي مصر وإسرائيل لاستكشاف إمكانيات تسوية النزاع، ولكن لم تتوصل الدائرة إلى حل مقبول من الطرفين، ولذلك استمرت المحكمة في نظر النزاع بتكوينها الكامل حتى تم صدور الحكم لصالح مصر في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ مؤكداً أن طابا مصرية، وكان يوم ١٩ مارس عام ١٩٨٩ اليوم التاريخي برفع العلم المصري على أرض طابا، ورجوعها إلى السيادة المصرية^(١).

وأما القسم الثالث منطوق الحكم في صفحتين، وجاء فيه في الفقرة ٢٤٥ النتيجة على أساس الاعتبارات السابقة، حيث قررت المحكمة أن علامة الحدود ٩١ في الوضع المقدم من جانب مصر والمعلم على الأرض حسب ما هو مسجل في المرفق (أ) المشاركة التحكيم، ويتمثل منطوق الحكم في تأكيد أن منطقة وادي "طابا" بأكملها وبما عليها من منشآت سياحية ومدنية هي أرض مصرية خالصة.

السياسة الخارجية المصرية وخاصة في حل نزاعاتها مع الدول دائماً ما تستخدم مصر الجانب السلمي والاستناد إلى الدبلوماسية مهما وصل تعقيدات الصراع وتعنت الجانب الآخر من النزاع الأمر الذي يدل على مدي احترام ودعم الجانب المصري للسلام والاستقرار في المحيط الإقليمي والدولي، ودعم مبدأ الاحترام المتبادل بين الدول والتمسك بمبادئ القانون الدولي واحترام العهود والمواثيق ودعم دور المنظمات الدولية وتعزيز التضامن بين الدول والدفع نحو إصلاح الأمم المتحدة.

اللجوء إلى التحكيم الدولي كان من أهم أدوات الدبلوماسية التي لجئت إليه كلا الدولتين وخاصة الجانب المصري والذي كان له دوراً هاماً في تسوية النزاع بين مصر وإسرائيل،

¹ peacekeeping, Repertoire of the Practice of the Security Council, p. 823.

حيث انه من خلاله حصلت مصر على حقها واستردت طابا، ومن ثم يتميز التحكيم بأنه يمكن اللجوء إليه بهدف الوصول إلى حل مشكلة ما على أساس متفق عليه^(١). فالتحكيم يؤدي إلى قرار ملزم ، وذلك على عكس التوفيق والتحقيق، أن قرار التحكيم يكون منهيًا للنزاع ، وذلك بافتراض عدم إثارة مسألة التفسير أو إعادة النظر أو البطلان وعلى الرغم من تردد إسرائيل في تنفيذ حكم التحكيم ، فإن فمصر قد اتبعت أسلوب المفاوضات لإلزام إسرائيل بتنفيذ الحكم وقد بدأت هذه المفاوضات عقب انتهاء فترة الـ ٣٠ يوم التي حددتها المادة ١٣ من مشاركة التحكيم ، وكان من أولى نتائجها التوصل إلى عقد ما سمي باتفاق روما التنفيذي في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ والذي نص فيه على تحديد علامات الحدود الأربع عشرة وفقا للحكم الصادر عن محكمة التحكيم ، وعلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية إلى ما وراء هذه العلامات فور تحديدها، أما النتيجة النهائية للمفاوضات فقد تمثلت في الاتفاق الذي أصبح نافذا ابتداء من ١٥ مارس ١٩٨٩، والذي تحقق بموجبه سحب إسرائيل لكامل قواتها من منطقة طابا وبذلك يمكن القول بأن التحكيم قد نجح في حل النزاع حول طابا.^(٢)

المبحث الثالث

دور الدبلوماسية المصرية في القضية الفلسطينية.

على مدار القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨م ساندت الدولة المصرية القضية الفلسطينية بكل ما تملك وعلى مدار حكم القادة، حيث ترتبط مصر بفلسطين بحكم الجوار الجغرافي والقومية العربية والإسلامية، منذ الانتداب البريطاني والدعوة بوعد

¹ Dimitris Bourantonis, the History and Politics of UN Security Council Reform, 1st Edition, Routledge, London, 2005, p. 66.

^٢ حكمت نبيل المصري، التسوية السلمية للمنازعات الدولية قضية طابا نموذجا"، المركز الديمقراطي، برلين، ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=43313>

بلوفر واستيطان اليهود بها وقسمت فلسطين الي دولتين فلسطينية ويهودية، وتزايد التوتر وشاركت مصر بحرب ١٩٤٨م مع الجيوش العربية والتي على إثرها زاد النفوذ الإسرائيلي وبمرور الوقت ضمت إليها المزيد من الأراضي الفلسطينية خاصة القدس الشرقية والضفة الغربية وهضبة الجولان^(١).

أولاً: مساندة مصر لمبادرات السلام الحقيقية لقيام الدولة الفلسطينية:

من خلال العقود الماضية لعبت مصر دور هام في مساندة الفلسطينيين والمحاولة في إيجاد اعتراف رسمي وقانوني لقيام دولة فلسطينية عضو معترف بها في الأمم المتحدة، ويأتي هذا الحرص عن اقتناع تام بأن تحقيق هذه الخطوة هامة جدا لتحقيق سلام عادل وتظهر تلك المساندة من خلال المحطات التالية:

قبول مصر مبادرة روجرز التي تهدف إلى ضرورة إحياء السلام في المنطقة في عام ١٩٧٠م، وإجراء المناقشات إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق نهائي وكيفية تنفيذ القرار ٢٤٢ بما في ذلك انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م، وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين مع تقرير وضع القدس والترتيبات المتعلقة بها وكل ذلك تحت إشراف مبعوث الأمم المتحدة، ونتيجة للمبادرة المصرية أصدرت الجمعية العامة أول قرار لها ينص علي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ونجحت في التوصل إلي تنفيذ اقتراحها الخاص بتشكيل لجان للتحقيق في الأوضاع بالأراضي المحتلة فأنشأت كل من منظمة العمل الدولية، واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ولجنة حقوق الإنسان وهي لجان تحقيق ساعدت علي تكوين رأي عام عالمي مؤيد لوجهة النظر العربية ومناهض لممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة.

^١ نهى على بكر، مشروعات إصلاح مجلس الأمن مرجع سابق، ص ١٨٧.

طرح الرئيس مبارك في يونيو عام ١٩٨٩م، الرؤية المصرية لحل القضية الفلسطينية والتي تركز الرؤية على الالتزام بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين مع وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وفي الخامس والعشرون من شهر أكتوبر لذات العام رحب الجانب المصري بمبادرة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ذات النقاط الخمس والتي أكدت ضرورة إجراء حوار فلسطيني إسرائيلي كخطوة أولى باتجاه السلام في المنطقة.

شارك الجانب المصري في التوقيع على اتفاقية ألسو التي تم توقيعها بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني في عام ١٩٩٣م، وجاءت الاتفاقية للتأكيد على أن هدف المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هو تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية منتخبة لمرحلة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات تؤدي إلى تسوية نهائية علي أساس قرارات مجلس الأمن الدولي"، ولعبت مصر دور بارز في توقيع بروتوكول يضمن نقل العديد من الصلاحيات للسلطة الفلسطينية، وفي مدينة طابا تم توقيع الاتفاق المرحلي لتوسيع الحكم الذاتي الفلسطيني ثم تم التوقيع بشكل نهائي في واشنطن في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥م بحضور الرئيس مبارك، وتطبيقاً لاتفاق طابا تم الانسحاب الإسرائيلي من المدن الكبرى في الضفة الغربية وهي جنين، طولكرم، نابلس، بيت لحم ثم قلقيلية ورام الله^(١).

خلال عام ١٩٩٧م تم توقيع اتفاقية الخليل لتهدئة الأوضاع الأمنية في مدينة الخليل وجاء ذلك نتيجة الجهود المصرية وفي السابع والعشرون من ذات العام تم قمة شرم الشيخ بين الرئيس مبارك وبنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بهدف تحريك عملية السلام وبحث السبل الكفيلة لإزالة العقبات التي تعترض استئناف المفاوضات

^١ نهى على بكر، مشروعات إصلاح مجلس الأمن مرجع سابق، ص ١٨٩.

بين إسرائيل والفلسطينيين، شاركت مصر المبادرة في التي تقدمت بها المجموعة العربية إلى الأمم المتحدة والتي تقضي برفع التمثيل الفلسطيني لدى الأمم المتحدة من صفة مراقب إلى مكانة شبه دولة في ديسمبر لعام ١٩٩٧م، وطرح الجانب المصري مع نظيره الفرنسي من خلال دعوة الرئيس مبارك وشيراك إلى عقد مؤتمر دولي لإنقاذ عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وإيجاد آلية جديدة تضمن تنفيذ هذه الاتفاقات وفقاً لمؤتمر مدريد التي تقوم علي مبدأ الأرض مقابل السلام، وقد اقترحت المبادرة أن يعقد المؤتمر بدون إسرائيل والسلطة الفلسطينية وذلك علي مرحلتين وتحضره الدول والعناصر التي تبدي اهتماماً بالمشاركة في شئون الشرق الأوسط وأوروبا والدول العربية الكبرى في حين تشارك إسرائيل والسلطة الفلسطينية في مرحلته الثانية وذلك في مايو عام ١٩٩٨م.

طرح الجانب المصري مع نظيره الأردني في شهر مارس لعام ٢٠٠١م مبادرة لوقف العنف واستئناف مفاوضات السلام وتنفيذ التسويات والتفاهات الأمنية التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وأن يلتزم الإتحاد الأوروبي والسكرتير العام للأمم المتحدة ومصر والأردن بمتابعة ومراقبة عمليات التنفيذ مع ضرورة وقف الاستيطان وتوفير الحماية للأماكن المقدسة^(١).

ثانياً: الدور المصري الحالي في القضية الفلسطينية (عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي).

ومع القادة السياسية الحالية وخلال قيادة الرئيس السيسي للدولة المصرية واستمرار دعم القضية الفلسطينية واعتبار القضية تهديد للأمن القومي المصري والتمسك بحل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية كما دعمت مصر مناصرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير

^١ المرجع السابق نفسه، ص ٢٤٢.

مصيره والانتقال من مرحلة تهدئة الأوضاع وطمس الهوية العربية والقومية والسيطرة على الصراع إلى إيجاد حلٍ عادلٍ للقضية وإقامة الدولة الفلسطينية، فتم تكثيف الجهود بقوة لتحقيق الهدف المنشود^(١).

١- بداية الحرب والسعي المصري لوقف العدوان.

مع بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بعد أحداث السابع من أكتوبر، كانت الجهود المصرية الخارجية حاضرة الموقف وذلك من خلال تكثيف الجهود بين أطراف النزاع والاتصال بالأطراف الإقليمية والدولية من أجل تهدأت الأوضاع في القطاع وتقليل وتيرة العدوان على المدنيين في غزة، من خلال بيان وزارة الخارجية حذرت مصر من مخاطر وخيمة للتصعيد الجاري بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، في أعقاب سلسلة من الاعتداءات ضد المدن الفلسطينية، ودعت مصر إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتجنب تعريض المدنيين للمزيد من المخاطر، محذرةً من تداعيات خطيرة نتيجة تصاعد حدة العنف، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على مستقبل جهود التهدئة، ودعت جمهورية مصر العربية الأطراف الفاعلة دولياً، والمنخرطة في دعم جهود استئناف عملية السلام، إلى التدخل الفوري لوقف التصعيد الجاري، وحث إسرائيل على وقف الاعتداءات والأعمال الاستفزازية ضد الشعب الفلسطيني، والالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمسؤوليات الدولة القائمة بالاحتلال **وظهرت جهود الخارجية المصرية في وقف النزاع من خلال العديد من الإجراءات منها^(٢):**

^١ حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

^٢ إيمان على، مصر تنتصر لفلسطين بانتزاع مواقف دولية لصالح قطاع غزة وحماية أمنها القومي.. الجهود الدبلوماسية تثمر عن تحول تدريجي في سياسات العالم نحو رفض التهجير والسعي لإحلال السلام.. وتشكيل حائط صد أمام مؤامرة تصفية القضية، جريدة اليوم السابع، نوفمبر ٢٠٢٣.

في الثالث عشر م شهر أكتوبر لعام ٢٠٢٣ تلقى وزير الخارجية المصرية سامح شكري وزير الخارجية اتصال هاتفي من رئيس الاتحاد الأوروبي ووزير خارجية أسبانيا السيد خوسيه مانويل ألباريس، والتشاور بشأن وقف التصعيد بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني والتركيز على الإجراءات التي يجب اتخاذها دولياً وإقليمياً لوضع حد من العدوان الإسرائيلي على القطاع والمخاطر التي تهدد الأمن القومي في المنطقة، وتأكيد الخارجية المصرية على وقف العمليات العسكرية بين الطرفين والسعي الي طاوله المفاوضات السلمية.

أجري وزير الخارجية المصرية سامح شكري اتصالاً هاتفياً مع وزير الخارجية الروسي السيد سيرجي لافروف من أجل مناقشة التصعيد الي تشهده المنطقة من قبل الجانب الإسرائيلي والفلسطيني وتأكيد الجانب المصري والروسي على ضرورة توقف الحرب العدوانية على القطاع ودعوة الأطراف الي جلسات المفاوضات السلمية من أجل الوصول الي حل مرضي لكلا الطرفين وتؤكد الخارجية المصرية على أهمية تحمل مجلس الأمن لمسئوليته في التعامل مع القضية الفلسطينية بمنظور شامل ومتكامل، وأن يضع من الإجراءات ما يحمي الحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

سعي الخارجية المصرية وإجراء اتصال هاتفي مع الخارجية الألمانية من أجل تنسيق الجهود الدولة في الحد من تصعيد الحرب وتركيز الدولتين من خلال الاتصال على تكثيف جهود دعم السلام في المنطقة و خفض التصعيد في قطاع غزة، وبين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على مختلف الجبهات، وحث الأطراف على ضبط النفس وتجنب المدنيين التعرض للمزيد من المخاطر، وتلقي وزير الخارجية المصري مع

نظيره التركي السيد هاكان فيدان، البحث في تنسيق الجهود الإقليمية في المنطقة من أجل تخفيض التصعيد وتقليل وتيرة العنف وحالة عدم الاستقرار في المنطقة.

أجري المناقشات المصرية بين الخارجية المصرية والفرنسية السيدة كاترين كولونا، والتناول المستفيض على أهمية التحرك الدولي لوقف العدوان على قطاع غزة، وتأكيد الجانب المصري على خطورة التصعيد في القضية الفلسطينية وأهمية ممارسة الأطراف لأقصى درجات ضبط النفس وانتهاج مسار التهدئة، اتفق الوزيران على استمرار التشاور والتنسيق بين البلدين على كافة المستويات خلال الأيام القادمة، والعمل من أجل احتواء الموقف المتأزم في أسرع وقت ممكن، ولقاء وزير الخارجية المصري سامح شكري مع نظيره الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد وذلك من أجل مناقشة التعيد الذي تشهده القضية الفلسطينية والسعي في محاولة احتواء الأزمة، الاتصال الخارجي المصري مع وزير الخارجية الأردنية من أجل تنسيق الجهود بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني من أجل تركيز جميع الجهود الدولية والإقليمية في الوقت الراهن على وقف التصعيد والعنف، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، للحيلولة دون إزهاق المزيد من الأرواح.

٢- الرفض المصري بتوطين سكان القطاع في سيناء^(١)

وشهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية العديد من التوترات وذلك بسبب عرض زعيم حزب اليمين المتطرف بإسرائيل بيتنا الي التهجير القسري لسكان القطاع الي سيناء الأمر الذي دفع القيادة الرئيسية المصرية بالتهديد بالوعيد لكل من يحاول المساس بالأراضي المصرية وأن سيناء ليست موطن بديل لأحد، ووجهت مصر تحذيرات شديدة

^١ الجزيرة، السيسي: نرفض تهجير الفلسطينيين لسيناء.. ولماذا لا يُنقلون إلى النقب؟، أكتوبر ٢٠٢٣، تم الدخول الي الرابط بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٦، متاح على الرابط التالي:

<https://www.ajnet.me/news/10/2023>

اللهجة الي كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة الي قطع العلاقات المصرية مع كلا الدولتين في حالة فرار الفلسطينيين من القطاع نتيجة العنف المتزايد الي سيناء في الثامن عشر من شهر أكتوبر لعام ٢٠٢٣ أكدت الرئاسة المصرية على رفض مصر في تصفية القضية الفلسطينية وتهجير سكان القطاع الي سيناء الأمر الذي يدفع الي تهجيرهم من الضفة الغربية الي الأردن، كما أكدت الرئاسة المصرية خلال اللقاء مع المستشار الألماني أولاف شولتز في القاهرة أن الحرب الحالي التي يشهدها القطاع ليست حرب ضد حماس بل محاولة لتهجير سكان القطاع الي سيناء الأمر الذي يهدد بالأمن القومي المصري والتأكيد على أن تصفية القضية الفلسطينية أمر في غاية الخطورة.

وأكدت الرئاسة المصرية أن إسرائيل إذا كانت تستهدف حماس في حربها على غزة فيمكن لها نقل سكان القطاع الي صحراء نقب حتي تنهي حربها مع حماس وإرجاع سكان غزة الي القطاع مرة أخرى والتأكيد إلى أن القيادة المصرية ترفض أن تتحول سيناء إلى قاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية ضد إسرائيل، وظهر ذلك الرفض من خلال الاحتجاجات في الشارع المصري بالرفض ضد التهجير والتفويض للرئاسة في اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة في حفظ الأمن القومي المصري واستقرار الشارع المصري، وتأكيد الرئاسة المصرية على أن القضية الفلسطينية هي قضية القضايا ولها تأثير كبير جدا في الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، وأن الجانب المصري يؤيد منذ سنوات على تأسيس دولة فلسطينية منزوعة السلاح بجانب دولة إسرائيل.^(١)

٣- الوساطة المصرية والهدنة أثناء الحرب:

^١ الشرق، تحذيرات مصرية من "قطع العلاقات" مع إسرائيل إذا فر سكان غزة إلى سيناء، ديسمبر ٢٠٢٣.

سعت الجهود المصرية القطرية الأمريكية في تقديم وساطة بين الجانب الإسرائيلي وحركة حماس وقد نجحت تلك الوساطة في قيام هدنة داخل القطاع ودخول المساعدات الي سكان القطاع والأمر الذي لقي بترحيب في الشارع الفلسطيني ونتج عن تبادل أسري بين الطرفين والأمر الذي دفع الي تهدئة داخل الأوضاع في الحكومة الإسرائيلية التي تشهد العديد من النزاعات نتيجة الأسري لدي حماس التي تم أخذهم في السابع من أكتوبر وتهدة جزئية لأهالي الأسري الإسرائيليين الذي يقومون بتظاهرات في العاصمة تل أبيب، يعد أكبر التوصل الي الهدنة من أكبر الإنجازات الدبلوماسية التي شهدتها المنطقة منذ بدء عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر، وشن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في الثاني والعشرين من نوفمبر وبعد مرور سبعة وأربعون يوماً من الحرب على القطاع أقرت الحكومة الإسرائيلية في فجر يوم الأربعاء اتفاقاً ينص على إطلاق حركة حماس سراح ٥٠ رهينة تحتجزهم في قطاع غزة مقابل إطلاق الاحتلال سراح سجناء فلسطينيين وإرساء هدنة مؤقتة في القطاع الفلسطيني، ووافقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي على صفقة إطلاق سراح المحتجزين مع حماس، ورحبت الرئاسة المصرية بتلك الهدنة من خلال الموقع الرسمي للرئيس المصري عبر فيسبوك " أود أن أعرب عن ترحيبي بما نجحت به الوساطة المصرية القطرية الأميركية في الوصول إلى اتفاق على تنفيذ هدنة إنسانية في قطاع غزة، وتبادل للمحتجزين لدى الطرفين"^(١)

٤- محاكمة إسرائيل والاتهام لمصر بقفل المعبر:

بالتزامن بمحاكمة دولة جنوب أفريقيا لإسرائيل في محكمة العدل الدولية وذلك لجرائمها ضد قطاع غزة والقيام بالإبادة الجماعية لسكان القطاع والقصف الإسرائيلي للمساعدات

^١ علا الحاذق، بعد ٤٧ يوماً من الحرب.. هدنة في غزة بوساطة مصرية قطرية، الهيئة الوطنية للإعلام، نوفمبر ٢٠٢٣.

التي تدخل الي سكان القطاع ومنع وصول المساعدات من خلال معبر رفح المصري، ومن خلال ذلك الاتهام أكد الجانب الإسرائيلي أن إسرائيل لم تهدد بدخول المساعدات الي القطاع والضغط على الجانب المصري بغلق المعبر الأمر الذي يدفع الي مشاركة مصر في حرب المجاعة التي يشهدها قطاع غزة وجاء ذلك الاتهام في ثاني جلسات المحاكمة، ورد الدفاع الإسرائيلي مزاعم كاذبة، وأدعي مسئولية مصر الكاملة عن معبر رفح، وزعم أن السلطات المصرية هي المسئولة عن دخول المساعدات دون موافقة تل أبيب، في محاولة للتوصل من اتهامات الإبادة الجماعية بحق أهالي غزة^(١).

وفي المحاولة لتهرب الجانب الإسرائيلي من الاتهامات التي نسبت إليه في الإبادة وإحداث مجاعة في قطاع غزة، إلقاء العبء على الجانب المصري والتأكيد على سيادة مصر على معبر رفح من الجانب المصري فقط، وفي إطار ما لدي الدولة المصرية من صلاحيات لم يتم إغلاق المعبر منذ بدء الأزمة الحالية في السابع من أكتوبر الماضي، الجانب المصري أكد على أن المعبر مفتوح أمام المساعدات منذ الحرب ولم يتم إغلاقه وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، زار معبر رفح عدد من الوفود الأممية وقادة ورؤساء الدول وجميعهم أشادوا بما قدمته مصر ولا تزال لأهالي غزة في وقت كانت المساعدات الإنسانية مكدسة في انتظار الدخول للقطاع بسبب تعنت إسرائيل.

٥- النزاع المصري الإسرائيلي على محور فيلادلفيا:

إن ضعف القدرة الإسرائيلية في السيطرة على قطاع غزة من خلال الدخول البري والقضاء على المقاومة داخل القطاع دفع الجانب الإسرائيلي في التوجه نحو ضم محور

^١ محمد جمال، أكاذيب إسرائيلية أمام محكمة العدل الدولية.. وفد الاحتلال يتصل من حصار غزة ويزعم مسئولية مصر الكاملة عن معبر رفح.. زيارات الوفود الأممية والدولية للمعبر تقضح الادعاءات.. وتضارب روايات تل أبيب يفضح ارتباكها، جريدة اليوم السابع، يناير ٢٠٢٤.

فيلادلفيا حيث لم يكن ذلك من ضمن الأهداف التي قامت عليها الحرب في غزة لكن هذه القضية قفزت إلى السطح في الآونة الأخيرة، وأصبحت محورا رئيسياً لأحداث كثيرة من المسؤولين الإسرائيليين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي تحدث في أكثر من مناسبة عن الحاجة إلى السيطرة الأمنية الإسرائيلية على هذه المنطقة، إلا أن الجانب المصري أكد على أن ذلك المحور تحت السيادة المصرية والتي لا يمكن لأي قوة انتزاعه من سيادة مصر، وذلك من خلال تسليح الجانب المصري بمعاهدة السلام الموقعة عام ١٩٧٩م، وكذلك اتفاقية أوسلو الثانية في عام ١٩٩٥م، حيث تم الاتفاق على بقاء المنطقة شريطاً آمناً، ويمثل هذا المحور منطقة عازلة بموجب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، بعدما كان يخضع لسيطرة وحراسة إسرائيل قبل أن تتسحب من قطاع غزة عام ٢٠٠٥م، ومن خلال الارتباك السياسي الذي تشهده الساحة الإسرائيلية فإن القيادة الإسرائيلية تسعى في إلقاء فشلها في الانتصار والسيطرة على القطاع والتبرير في التوسع في السيطرة على أماكن أخرى، ورفض الجانب المصري لإسرائيل بالسيطرة على محور فيلادلفيا تحت ذريعة وقف تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، وتسعي مصر إلى ضبط حدودها مع غزة بشكل كامل.^(١)

إن السياسة الخارجية المصرية بالتزامن مع بداية الحرب على قطاع غزة شهدت حالة من التفاوض والسعي في تهدأت الأوضاع وتقليل وتيرة الحرب على غزة، ومن خلال الدعوة الإسرائيلية بتهجير سكان القطاع إلى سيناء تغيرت اللهجة الخارجية المصرية إلى التهديد بالمساس بالأراضي المصرية، وشهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ بدء الحرب بالتوترات من خلال التهجير والاثام الإسرائيلي خلال محكمة العدل الدولية

^١ جريدة الشرق الأوسط، محور فيلادلفيا... أزمة برزت متأخرة في حرب غزة وتحولت إلى هدف، يناير ٢٠٢٤.

للجانب المصري بإغلاق المعبر أمام المساعدات للقطاع، وبالرغم من ذلك إلا أن الخارجية المصرية ما زالت تسعى الي فض الحرب وضم الجانب الإسرائيلي والفلسطيني الي طاولة المفاوضات الأمر الذي يدل على مدي القوة الإقليمية لمصر في المنطقة ومبدأ السلام الذي تنتهج الخارجية المصرية.

الخاتمة:

مثل تحقيق المصالح المصرية وأهدافها الاستراتيجية في ظل الثوابت والمرتكزات المصرية، تظل مستندة إلى مكانة الدبلوماسية المصرية وخبراتها التي أكدتها العديد من الأحداث بطرحها لرؤيتها المحافظة على مقومات الدولة الوطنية كمدخل لاستقرار المنطقة، وذلك برفض التدخلات الأجنبية في الصراعات، والمحافظة على الجيوش العربية وتقويتها في مواجهة المليشيات، والحد من التنافس وتحمل مسئولية الاستقرار من جانب كافة الأطراف الفاعلة.

لطالما كانت السياسة المصرية تحرص علي أن تكون في طليعة دول العالم المؤسسة للأمم المتحدة، فقد كانت مصر ضمن الدول الـ ٥١ المؤسسة للمنظمة الدولية، والتي بدأت عضويتها فيها مع انطلاق الأمم المتحدة في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥، وعلي مدار السنين أبدت السياسة المصرية تجاوباً كبيراً في التفاعل مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، ودعت دوماً للاحتكام للقرارات الصادرة عن هذه المنظمة الدولية، وعملت علي الالتزام بصون السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية مع شعوب العالم، وتعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة وحقوق الإنسان، فمصر لها تعاون كبير مع المنظمة وأجهزتها وهيئاتها وخصوصا مع أهم أجهزة الأمم المتحدة هو مجلس الأمن الدولي المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين طبقاً

للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالإضافة الى مشاركة مصر في مناقشة وإصدار عشرات القرارات التي تتعرض لمختلف أقاليم وقضايا العالم المضطربة.

اعتمدت الدولة المصرية على الدبلوماسية كأداة في حفظ السلم والأمن الدوليين وذلك كمن خلال اللجوء إلى التحكيم الدولي في قضية طابا والتي كان من المحتمل الاستمرار في الحرب بين الدولة المصرية وبين إسرائيل كما تسعى إلى حل القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ وتسعى مصر في إطار وضع الحلول التي تتناسي مع مبادي الأمن والسلم الدوليين وحتى الآن وبعد اندلاع طوفان الأقصى وهي تسعى جاهدة إلى إيجاد الحلول الممكنة التي تحافظ على السلم والأمن الدوليين.

ولقد أبرزت الدراسة عدد من النتائج تتمثل في الآتي:

١- سعت مصر خلال دورها في مجلس الأمن العمل على بذل العديد من الجهود من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين والذي أضحي محل التقدير من جانب المنظمات الدولية، من خلال ثلاث حالات الامتناع عن التصويت في مارس الماضي على قرار للمجلس، مقابل موافقة كل الأعضاء الباقين الأربعة عشر عليه، حول قضية الجرائم الجنسية التي ترتكبها قوات حفظ السلام الدولية أثناء أداء مهامها، تأييد مصر لمشروعين متعارضين بخصوص مدينة حلب السورية خلال أكتوبر الماضي، وهو ما عرضها لانتقادات واسعة على خلفية هذا «الغموض الدبلوماسي»، ودعمت مصر مشروع القرار الفرنسي الذي استخدمت روسيا حق النقض ضده.

٢- شاركت مصر في العديد من حالات حفظ السلم والأمن على المستوى الدولي فقد طرحت مصر إنشاء المركز الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما

بعد النزاعات ليضطلع بمهمة تنفيذ السياسة الافريقية لمرحلة ما بعد النزاعات والتنمية بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، حيث يعد هذا المركز إضافة لا غنى عنها لدعم بنية السلم والأمن الإفريقية، ولماكبة جهود الأمم المتحدة الهادفة إلى استدامة السلام.

٣- تحقيق المصالح المصرية وأهدافها الاستراتيجية في ظل الثوابت والمرتكزات المصرية، تظل مستندة إلى مكانة الدبلوماسية المصرية وخبراتها التي أكدتها العديد من الأحداث بطرحها لرؤيتها المحافظة على مقومات الدولة الوطنية كمدخل لاستقرار المنطقة، وذلك برفض التدخلات الأجنبية في الصراعات، والمحافظة على الجيوش العربية وتقويتها في مواجهة المليشيات، والحد من التنافس وتحمل مسؤولية الاستقرار من جانب كافة الأطراف الفاعلة. بالإضافة للعمل على توفير الإرادة السياسية، لإعادة قدر من التوازن والاستقرار لمسار التفاعلات العربية- العربية من ناحية، وتجاه دول الجوار من ناحية أخرى، وعلى الرغم من الإقرار بصعوبة الحديث عن آفاق لرؤية عربية لقضايا المنطقة ومستقبلها في الأجل القريب، إلا إن الرهان على ارتفاع تكلفة الصراعات والتنافس يظل محفزاً ودافعاً نحو صياغة متدرجة لهذه الرؤية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- (١) إبراهيم محمد العناني: قانون المنظمات الدولية. المنظمات الإقليمية، بدون دار النشر، ٢٠٠٤م.
- (٢) مصطفى سلامة حسين: المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
- (٣) حسن أبو طالب: الأمم المتحدة في خمسين عاماً، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦م.
- (٤) رمزي نسيم حسونة: النظام القانوني الدولي لحماية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٥٥، السنة ٢٧، كلية القانون بالإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م.
- (٥) شريف بسيوني. محاضرات في القانون الدولي الإنساني: بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دار الشروق، ٢٠٠٢م.
- (٦) مصر والأمم المتحدة تحتفلان بالذكر السنوية الخامسة والسبعين لحفظ السلام، منظمة الأمم المتحدة، يوليو ٢٠٢٣، تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٢٠-٤-٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/kSrqb17p>
- (٧) عبد الله الأشعل: عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، السنة الثلاثون، العدد ١١٧، ١٩٩٤م.

٨) عبدالصمد ناجي ملا: الأمم المتحدة والتدخل الإنساني في إطار الواقع الدولي وأثره في حماية حقوق الإنسان، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد ٢٣، ٢٠١٠م.

٩) غسان الجندي: عمليات حفظ السلام الدولية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣م.

١٠) بن يمينه شايب الذراع، المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ٢١، الجزائر، يناير ٢٠١٩، ص. ص ١١٠-١١٤.

١١) حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات الراهنة لمتحدة في تحقيق السلم الدوليين ظل التحولات

١٢) في "الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦م، ص ١٢٥.

١٣) نهى على بكر، مشروعات إصلاح مجلس الأمن، دراسة سياسية مقارنة في ضوء أزمات ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ص ١٥٩.

١٤) أحمد أبو الوفا محمد التعليق على قضية طابا ونشاط محكمة العدل الدولية عام ١٩٨٨، المجلة المصرية للقانون الدولي القاهرة المجلد ١٩٨٨، ٤٤، ص ٢١٣.

(١٥) بنود معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل"، جريدة المصري اليوم،
٢٦/٣/٢٠٠٩.

(١٦) خالد الفيشاوي، "طابا.. الأرض المصرية في متاهات الحلول السلمية، الفكر
الاستراتيجي العربي، (معهد الإنماء العربي)، لبنان، العدد ١٨، ١٩٨٦،
ص ٤٣٣

(١٧) أحمد عصمت عبد المجيد الكتاب الأبيض عن قضية طابا النزاع حول بعض
علامات الحدود بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل"، وزارة الخارجية
المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٠

(١٨) حكمت نبيل المصري، التسوية السلمية للمنازعات الدولية قضية طابا
نموذجاً"، المركز الديمقراطي، برلين، ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:
<https://democraticac.de/?p=43313>

(١٩) إيمان على، مصر تنتصر لفلسطين بانتزاع مواقف دولية لصالح قطاع غزة
وحماية أمنها القومي.. الجهود الدبلوماسية تثمر عن تحول تدريجي في
سياسات العالم نحو رفض التهجير والسعي لإحلال السلام.. وتشكيل حائط
صد أمام مؤامرة تصفية القضية، جريدة اليوم السابع، نوفمبر ٢٠٢٣.

(٢٠) الجزيرة، السيسي: نرفض تهجير الفلسطينيين لسيناء.. ولماذا لا يُنقلون
إلى النقب؟، أكتوبر ٢٠٢٣، تم الدخول الي الرابط بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٦، متاح
على الرابط التالي: <https://www.ajnet.me/news/10/2023>

٢١) الشرق، تحذيرات مصرية من "قطع العلاقات" مع إسرائيل إذا فر سكان غزة إلى سيناء، ديسمبر ٢٠٢٣.

٢٢) علا الحازق، بعد ٤٧ يوماً من الحرب.. هدنة في غزة بوساطة مصرية قطرية، الهيئة الوطنية للإعلام، نوفمبر ٢٠٢٣.

٢٣) محمد جمال، أكاذيب إسرائيلية أمام محكمة العدل الدولية.. وفد الاحتلال يتصل من حصار غزة ويزعم مسئولية مصر الكاملة عن معبر رفح.. زيارات الوفود الأممية والدولية للمعبر تقضح الادعاءات.. وتضارب روايات تل أبيب يفضح ارتباكها، جريدة اليوم السابع، يناير ٢٠٢٤.

٢٤) جريدة الشرق الأوسط، محور فيلادلفيا... أزمة برزت متأخرة في حرب غزة وتحولت إلى هدف، يناير ٢٠٢٤.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- 1) Dimitris Bourantonis, the History and Politics of UN Security Council Reform, 1st Edition, Routledge, London, 2005, p. 66.
- 2) James A. Pual, Security Council Reform: Arguments about the Future of the United Nations System, Global Policy Forum, Feb. 1995, p. 2.
- 3) kliot Nurit, "The Evolution of the Egypt–Israel Boundary: from Colonial Foundations to Peaceful Borders",

International Boundaries Research Unit, Boundary and territory briefing, vol. 1, No. 8, 1995, p.1.

- 4) .P. Queneudec, A propos de la composition du conseil de sécurité, 99 R.G.D.I.P., 1995, p. 955.
- 5) peacekeeping, Repertoire of the Practice of the Security Council, p. 823.